قيمت

ايكى غروش

الحمد كلدى

قيمت

نجه نقى

222

مقصود شد

امعان الانظار

برکلی قزلی

رب تمم بسم الله الرحمن الرحيم بالخير
الحمد لله الواهب كل موهوب من المرصود
المقصود والمطلوب والصلوة على حبيبه محمد
المودود وافضل الرسل واشرف الموجود وعلى
آله الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر المعروف
اللهم اغفر ذنوبنا الماضية في الاقوال والافعال
واصلح اعمالنا الآتية في الحال والاستقبال
وارزقنا صحيحات النيات في ابواب الخيرات
واحفظنا من الاعتلال في يوم العرصات قوله
الحمد لله الوهاب للمؤمنين سبيل الصواب
الحمد معنى لغوي هو الوصف بالجميل المراد به التعظيم
بازاء فعل اختياري وعرفي هو فعل يشعر بتعظيم
المنعم بسبب كونه منعما وكذا الشكر معنى
لغوي هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم المراد بسبب
انعامه الى الشاكر وعرفي وهو صرف العبد جميع
ما انعم الله عليه الى ما خلق لاجله والمدح هو
الوصف بالجميل المراد به التعظيم والثناء فعل يشعر
بالتعظيم المراد وهو اعم مطلقا من الكل والحمد

اللغوي

فان قلت لم قدم البسملة على الحمد قلت ان بسم الله يدل على الذات والحمد على الصفات كما ان الذات مقدم على الصفات فتقديم الدال على الذات مقدم على الدال على الصفات شرح

اي يكون المحمود عليه اختياريا سواء كان المحمود به اختياريا او لا منه

اي العرفي صنف الله بكونه جزءا من العرف الذي يعود والعرفي جنس مباين للكل منه

اللغوی اخص مطلقا من المدح ومن وجه من
الحمد العرفی والشکر اللغوی ومباین للشکر
العرفی بحسب الحمل واعم منه مطلقا بحسب
الوجود والحمد العرفی اعم مطلقا من الشکر اللغوی
والعرفی ومن وجه من المدح والشکر العرفی مباین
للمدح بحسب الحمل واخص منه مطلقا بحسب
الوجود واللام فی الحمد للاستغراق فیکون جمیع المحامد
لله تعالی اذ جمیع اوصاف العباد وافعاله مخلوقة
لله تعالی فالحمد بها وعلیها راجع الی خالقها فی
الحقیقة واللام الجارة فی الله للاختصاص والله
علم لذات الواجب الوجود واصله لاه من لاه
یلیه ای تستر ثم ادخل علیه عند سیبویه الالف واللام فجعل
علما معهما وحذف الف لاه فی الخط لئلا یکون
علی صورة النفی فلما ادخل علیه اللام حذف همزة
الوصل لئلا یلتبس بالنفی ولام لاه لئلا یجتمع ثلث
لامات وکذا فی کل ما فی اوله لام ثم ادخل علیه
الالف واللام ثم اللام نحو للحم والوهاب مبالغة
الواهب بمعنی الاستمرار ولامه موصول فعمل
النصب والهبة اعطاء ما ینتفع به الی من ینتفع

مادة الافتراق للمدح من الحمد اللغوی فیما اذا کان الممدوح علیه غیر اختیاری کالمدح علی صفاء الدر وللحمد اللغوی منهما من العرفی فیما اذا کان الحمد لا علی کونه منعما بل بمجرد اتصافه بالکمال وللثانی من الاول اذا کان الحمد بالقلب او سائر الجوارح سوی اللسان وللاول من الشکر اللغوی فیما اذا کان الحمد علی مجرد اتصافه بالکمال او علی کونه منعما الی غیره وللشکر اللغوی منهما للثانی من الاول وللاول من الشکر العرفی بحسب الوجود فیما اذا کان حمد الله باللسان فقط من غیر صرف للجوارح او القلب الی ما خلق له وللحمد العرفی من الشکر اللغوی والعرفی فیما اذا کان الحمد باللسان فقط او بالقلب فقط علی کونه منعما الی غیره ولم ... من المدح فیما اذا کان الحمد بالقلب او بالجوارح سوی اللسان وللمدح منه فیما اذا کان المدح لا علی کونه منعما بل علی مجرد اتصافه بالجمیل وللمدح من الشکر العرفی بحسب الوجود فیما اذا کان المدح باللسان فقط منه

احترزنا بهذا عن لزوم الشذوذ فیه بخلاف غیره منه

وحذف لام لاه فی الخط منه

اصله لحم ادخل علیه الالف واللام فصار اللحم
ثم ادخل اللام الجارة فصار للحم منه

ای لاشتراط معنی الحال والاستقبال فی عمل اسم الفاعل
اذا لم یکن محلی باللام کذا فی الکافیة منه

بلا عوض ولام التعريف في المؤمنين للاستغراق
سواء كانت حرفا او اسما موصولا لانها اذا دخلت
على اسم لا يحتمل التعريف بمعنى العهد ولا يمتنع العموم
اوجبت العموم حتى يسقط اعتبار الجمعية اذا دخلت
على الجمع فمعناه كل من اتصف بالايمان مذكرا كان او
مؤنثا على سبيل التغليب واللام الجارة فيه للتخصيص
قدمه على سبيل الصواب مع ان حقه التاخير للاهتمام
لان المقصود الاصلي بيان كون المؤمنين مكرمين عند
الله تعالى لا كون سبيل الصواب موهوبا اولرعايته
الفواصل والسبيل الطريق واضافته بيانية والصواب
المطابق للواقع وانما لم يعل واوه لئلا يظن ان وزنه فعل
وكذا كل ما كان على فعال من الاجوف والمراد بسبيل الصواب
الايمان وسائر الاعتقادات الحقة الدينية والاقوال
الصادقة كذلك والاعمال الصالحة فالاعتقاد يتصف
بالصوابية حقيقة ومعنى اتصافه بها موافقته للواقع
بحيث ان ثبوتيا فثبوتيا وان سلبيا فسلبيا والاخريان
يوصفان بها باعتبار دلالتهما على الاعتقاد لكن دلالة
الاولى اوضح واظهر فكان اتصافها بها اكثر واشهر والمشابهة
المصححة لاستعارة السبيل لهذه المذكورات كون كل منهما

موصولا

ای الایمان وسائر الاعتقادات الحقة

موصلا الى المقصود واما اجراء ما يلايم المستعار
له اعنى الصواب على السبيل فتجريد لاستعارته و
معنى وهب الله سبيل الصواب للمؤمنين خلقه وايجاده
في قلبه او لسانه او سائر اعضائه فان قلت ما تقول
في رجل لم يوهب له من سبيل الصواب الا الايمان فانه
لا يصدق عليه ان الله تعالى وهّاب له سبيل الصواب
مع كونه من جملة المؤمنين وقد قلت ان اللام للاستغراق
لا يقال ان الكثرة والمبالغة في الهبة بحسب الحال لان ذلك
اذا لم يذكر الموهوب له او ذكر بكلمة الاجتماع ووهب
لكل هبة مستقلة وههنا قد ذكر بلام الاستغراق التي بمعنى
كل وهو للاحاطة على سبيل الافراد ومعنى الافراد ان يعتبر
كل مسمى بانفراده كان ليس معه غيره فلا بد من وجود
الكثرة في حق كل مؤمن منفردا عن غيره ولا يقال ايضا
ان الايمان مشتمل على اعتقاد الواجب ونبيه وكتبه وكل
منها سبيل الصواب فيكثر وهبه لذلك الرجل لان كلا
منها لا يسمى سبيل الصواب لعدم ايصال القاصد الى مقصوده
بل السبيل مجموعها المسمى بالايمان فان قلت لو آمن رجل
ثم مات مرتدا العياذ بالله خلده في النار فلم يكن الايمان
موصلا فلا يسمى سبيل الصواب قلت ليس المراد انه

التجريد والاستعارة خلاف الترشيح فيه
ويجوز ذكر ما يلايم المستعار منه

موصل بالفعل كيف ما وجد بل انه سببٌ مفضٍ الى
المقصود فى الجملة وبالارتداد زال الايمان عنه قبل
الافضاء فزال الافضاء لعدم محله وبه لا يخرج عن
كونه مفضيا فى الجملة كمن سلك طريق بغداد مثلا ثم (اى الايمان)
خرج عنها قبل الوصول اليه فانها لا تخرج عن كونها
موصلة فى الجملة اليه اذ معناه انه موصلة لسالكها اذا
لم يخرج عنها وكذا الايمان موصل لمحله اذا لم يتركه بخلاف
ما ذكر فان مجرد اعتقاد الواجب (وهو المؤمن) مثلا لا يوصل الى المقصود
وان دام فان قلت ان ما عدا الايمان من سبيل الصواب
لا يوصل المقصود بدون الايمان وان دام فلا يكون
سبيل الصواب وان ادعيتم انا جعلناه سبيل الصواب
بشرط كونه بعد الايمان فنجعل ايضا اعتقاد الواجب
مثلا سبيل الصواب بشرط مجامعته الايمان قلت
ان ما عدا الايمان من سبيل الصواب موصل بشرط
كونه بعد الايمان الى مقاصد يطلب به كما ورد
فى الخبر وهى غير المقصود من الايمان فيكون
سبيل الصواب واما اعتقاد الواجب او نبيه
او كتبه وحده بشرط الجامعة فلم يثبت كونه موصلا
الى مقاصد غير المقصود من الايمان او كونه موزعا
مقاصد بيان

علیه

عليه حتى يكون سبيل الصواب ومن ادعى هما
فعليه البيان فالجواب ان اتصاف فعل الفاعل
بالمبالغة يكون بامرين بكثرة صدوره عنه
وبكونه اقوى واكمل من سائر الافراد ولا شك
ان الايمان اقوى الموهوبات واعظمها فكان هبته
كذلك فيجوز ان يقال لواهبه وهاب سبيل
الصواب اما بالنسبة الى هبة سائر السبيل وهو
الظاهر واما بالنسبة الى هبة سائر الموهوبات بان
يجعل هبة كل سبيل الصواب موصوفة بالمبالغة
وجئ بصيغة تنبيها عليه ويمكن ان يقال ان الايمان
من الاعراض وهي لا تبقى زمانين بل بقاؤها بتجدد
الامثال وخلق الله في كل آن فيكثر الموهوب وهبته
اذ الموجود في كل آن يصدق عليه انه ايمان لكن عند
من يمتنع بقاء الاعراض وهم الاشاعرة دون من
يقول ببقائها فان قلت ما تقول في رجل آمن
بالله في آن ثم ارتد العياذ بالله فانه يصدق عليه
انه مؤمن في الجملة مع انه لم يصدق ان الله تعالى
وهاب له سبيل الصواب على هذا الجواب قلت
المؤمن من ينصرف عند الاطلاق على من مات مؤمنا

قوله فالجواب اى عن السؤال
بقوله فان قلت ما تقول في رجل
لم يوهب له من سبيل الصواب
منه

اى واهب سبيل الصواب منه

اذ ايمانه كامل منجٍ بخلاف ايمان المرتد ويدل عليه قولهم
المؤمنون في الجنة والكافرون في النار نعم يرد على هذا
النقض بمن آمن قبيل الغرغرة لا يقال زمان الغرغرة
قد يجدد الايمان بل بعد الموت ايضا لان ذلك الايمان
غير مقبول فلا يكون سبيل الصواب فان قلت
لا يجوز ان يراد الايمان بسبيل الصواب لانه لا
يوهب لمؤمن لاستحالة ايجاد الموجود والا لكان
الشيء موجودا مرتين اوحاصلا قبل حصوله قلت
الايمان لا يوهب للكافر حين هو كافر اذ معنى هبته
ايجاده في قلبه وحين الوجود زال عنه الكفر لانه
ضد الايمان فلا يكون كافرا حين كونه موهوبا له
بالايمان بل مؤمنا بذلك الايمان وانما يلزم الاستحالة
المذكورة ان لو وهب الايمان لمؤمن قبل كونه موهوبا
له به وليس كذلك وحاصله ان صيغة الفاعل
ههنا بمعنى الحال كما هو المتبادر من الفاعل والمستقبل
فانه اذا قيل زيد مصلٍ او يصلي يتبادر منه الحال لكن
لا بالنسبة الى زمان التكلم بل الى زمان الهبة واما
قولهم اسلم امس او يسلم غدا كافر فبمعنى الماضي
بالنسبة الى زمان الاسلام فان قيل ايجاد الايمان مقدم

اي ان كان الايمان الثاني غير الايمان الاول

اي ان كان الايمان الثاني عين الايمان الاول

على

على وجوده لانه علته وهو مقدم على وجوده
في محله لان ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوته لنفسه
وما قيل ان وجود الاعراض في نفسه عين وجوده
في محله فمزيف وهو مقدم على صحة اطلاق المؤمن
عليه لانه مسببها لحال الهبة بل بعدها بدرجتين
لا يسمى مؤمنا فيلزم المحذور قلنا تقدم الايجاد
على الوجود ذاتي لا زماني والا يلزم وجود النسبة
بدون المنسوب اليه وهو باطل لانها لا تقوم الا
بالمنتسبين وكذا تقدم وجود العرض في نفسه على وجوده
في محله والا يلزم قيام العرض بنفسه وهو ممتنع بالا
تفاق وبقاؤه زمانين وهو ممتنع عند البعض
وكذا تقدمه على صحة الاطلاق فزمان الايجاد
والوجودين وصحة الاطلاق واحد فيصدق
انه مؤمن زمان الهبة على انه لو فرض كون
التقدمين الاولين زمانيا لا يضرنا ايضا
لان اللازم من كون الله وهابا للمؤمنين كونهم
موصوفين بالايمان حال كونهم موهبين لهم
وهي حال وجود الايمان في قلوبهم ولو فرض
كون التقدم الثالث زمانيا ايضا وارتكب

لتقدم كل من الايجاد على الانفتاح منه

اي كما لا يضر كونهما ذاتيا منه

انفكاك وجود الايمان في محله عن صحة اطلاق المؤمن
عليه مع لزوم ان لا يكون زمان وجود الايمان مؤمنا
على ذلك التقدير ولا كافر الا رتفاع الكفر في تلك
الحالة وامتناع صدق المشتق على شيء بدون
اتصافه بمأخذ الاشتقاق لم يكن الجواب بان يقال
سمي مؤمنا في تلك الحالة مجازا باعتبار ما يؤول اليه
كما لا يمكن ان يجاب به اولا لانه يلزم جمع الحقيقة
والمجاز اللهم الا ان يخص سبيل الصواب بالايمان
وقيل ببقاء الاعراض او ادعى عموم المجاز وكله بعيد
ولا يمكن ايضا ان يجاب عن اصل الاعتراض على
مذهب من يقول بامتناع بقاء الاعراض بان يرتكب
ان الايمان الحادث اولا ليس بموهوب لمؤمن تجدد
ما يتجدد موهوب لمؤمن بذلك الايمان السابق
لانه منقوض بمن آمن من قبيل الغرغرة فانه مؤمن
وليس بموهوب له سبيل الصواب على هذا الجواب
ويمكن ان يقال ان المراد بالمؤمن من مات على
الايمان وان نسبة شيء الى مشتق لا يلزم ان
يكون وقت اتصافه بمأخذ الاشتقاق وان
كان يتبادر الذهن الى ذلك بل يجوز ان يكون

قبل

والصلوة مبدلة عن الواو ولم يكتب
بالكاف في غير القرآن كما في الزنة
[illegible]

قبل اتصافه به او بعده قوله والصلوة والسلام
على نبيه. لاماهما للجنس باعتبار وجوده في بعض
الافراد والصلوة في اللغة مشتركة بين الدعاء والا
ستغفار والرحمة ويتعين احدها بالاضافة الى
المؤمنين والملائكة والله تعالى كتب الفها على صورة
الواو ايذانا بانها مقلوبة منها وبالتفخيم والسلام
بمعنى السلامة والنبي في الاصل نبيء على فعيل من النباء
وهو الخبر ثم جعل اسما لكل من اخبر عن الله تع بطريق
الالهام ومحمد في الاصل الذي كثرت خصاله الحميدة
ثم جعل علما لافضل الرسل عم لكثرة خصاله المحمودة
واخلاقه المودودة قال الله تعالى في حقه. انك لعلى خلق
عظيم. وما ارسلناك الا رحمة للعالمين قوله الزاجر
عن الاذناب الحاث على طلب الثواب. اعلم اولا
ان لام التعريف موضوعة للجنس والاشارة الى الحقيقة
وهو معنى واحد لا ينفك اللام منه لكنه يتعدد باعتبارات
اربعة اعتباره من حيث هو هو مع قطع النظر عن و
جوده في افراده نحو الانسان نوع ويسمى لام الجنس
والحقيقة تمييزا عن غيره واعتباره من حيث وجوده في
ضمن فرد معين ويسمى لام العهد الخارجي واعتباره من حيث

من غير تعيين

في ضمن

وجوده في كل الافراد ويسمى لام الاستغراق واعتباره من حيث
وجوده في بعض الافراد ويسمى لام العهد الذهني .
وقد يسمى لام الجنس ايضا نظرا الى الموضوع له بحسب
الحقيقة وهذا المعنى الاخير والنكرة بحسب الخارج
سواء ولذا قد يعامل معاملتها من وقوع النكرة
صفة وغيره وبحسب المعنى متفاوتان لان النكرة
تدل بحسب الوضع على فرد غير معين والمعرف باللام
يدل بحسبه على الجنس والحقيقة وارادة فرد غير معين
حصلت من قرينة خارجية مثل الاكل والشرب و
غيرهما ولذا قد يوصف بالمعرفة ابقاء للجهتين
حظهما واما طريق المعرفة والتمييز بين هذه المعاني
فيما وقع في المواضع فان ينظر فان وجد عهد وقرينة
خارجية على ارادة فرد معين فاللام للعهد الخارجي
والا فللاستغراق الا ان يمتنع فللجنس والحقيقة الا ان
يمتنع فللعهد الذهني واذا عرفت هذا فلام الزاجر
والحاث للعهد الخارجي والاشارة الى محمد عم ولام
الاذناب للاستغراق والثواب للعهد الذهني فتامل
والزجر للمنع والنهي والاذناب بكسر الهمزة مصدر
اذنب الرجل اي صار ذا ذنب والحث التحريض والاغراء

واما الاذناب بفتح الهمزة فهو جمع الذنب بفتحتين ولا يستقيم ههنا
والثواب

قوله مصدر اذنب اذا فعل ذنبا قيل عليه الواقع في بعض الكتب المعتبرة انه مصدر اذنب اذا صار ذا ذنب اي فعل ووقع في كلام المحصلين انه فسر اضرب باصاب الضرب وبهذا جاء في كتب الافعال

والثواب جزاء العبادة قوله وعلى آله واصحابه
اصل آل اول بدليل اويل قلبت واوه الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وخص استعماله فى الاشراف ومن
له خطر عظيم دنيويا كان او اخرويا والاصحاب جمع
صحب بفتح الصاد وسكون الحاء كفرخ وافراخ وهو
جمع صاحب كركب وراكب قوله خير الآل و
خير الاصحاب خير اسم التفضيل اصله اخير اعل
بالنقل والاستغناء وان لم يعل اخواته لكثرة استعماله
وكذا نقيضه وهو شر اصله اشر فصرفا الخير وجهاعن
وزن الفعل ولام الآل والاصحاب للاستغراق فيحصل
المدح المقصود لا للعهد ليحصل الاحتراز عن بعض
اقربائه عم الذين لم يتبعوه وعن المنافقين فى زمنه
عم وان يورثه اعادة المعرفة لا لان خير اسم التفضيل
فيستلزم الاشتراك بين موصوفه وما اضيف اليه
فى اصله لا يوصفون به لانه يمكن دفعه بان ماذكرتم
فيما اذا قصد به التفضيل على المضاف اليه واما
اذا قصد به الزيادة المطلقة فممنوع وبان خير
قد لا يكون اسم التفضيل بل صفة مشبهة مخفف من
خير كهين وهين فلا يستلزم الاشتراك المذكور

بل لان بعض اقربائه الذين لم يتبعوه عم ليسوا بداخلين
في قوله آله حتى احتيج الى قيد احترازا عنهم قال الجوهري
في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وهو ايضا ظاهر
ولا من اهله بدليل قوله تعالى انه ليس من اهلك حيث
لم يتبعه وكذا معنى الاصحاب لا يتناول المنافقين لانه
وان اختلف في معناها قال جمهور اهل الحديث الصحابي
كل مسلم رأى الرسول عم وقيل طالت صحبته وقيل
وروى عنه وقيل اوراه الرسول عم لكنهم اتفقوا
على اشتراط الاسلام والمنافق ليس بمسلم ولو حمل
على العهد لزم اما تخصيص الصلوة والسلام على
بعض الآل والاصحاب ان كانت الاضافة لامية او
عدم معنى محصل ان كانت بيانية واما حديث اذا
اعيدت المعرفة معرفة كانت عين الاول فعند
عدم المانع والقرينة على خلافه قوله وسيلة
هي ما يتقرب الى الغير قوله واحد اركانها التعريف
الركن ما يقوم به الشيء فيتناول نفس الماهية ان
كانت بسيطة واجزائها ان كانت مركبة والتعريف
علم لهذا العلم واللام مزيدة للمح معنى الوصفية وبيانه
ان العلم ثلثة اقسام قسم يجب استعماله مع اللام وهو

المستعمل

وآله ايضا اتباعه وهم ليسوا من اتباعه وعياله صح

اي العلم

المسمّى به معها او الغالب بها او المأوّل بواحد من
الجنس المثنى او المجموع بالجمع الصحيح وقسم يجوز
وهو ما كان فى الاصل مصدراً اوصفة وقسم
يمتنع وهو ما عداهما والتصريف من الثانى
قوله لانّه اى انّما سمّى هذا العلم تصريفا لانّه
فى اللغة بمعنى التغيير والتحويل وبهذا العلم تحوّل
الاصل الواحد الى الفروع الكثيرة ويمكن ان يقال تقديره
والاوّل اولى كما لا يخفى
انّما كان من العربيّة لانّه به يصير اللفظ القليل العربى
الفاظا كثيرة فيكون باحثا عن احوال الالفاظ العربيّة
وما يكون كذلك فهو من العلوم العربيّة قوله به
اى بسبب التصريف قدّم على متعلّقه لافادة الحصر
فان قلت الصيرورة المذكورة صدرت من الواضع
وهو الله تعالى ثمّ حدث هذا العلم سواء كان بمعنى
الملكة او التصديق او المسائل فانى يكون المتأخر
سببا للمتقدّم قلت المراد من هذه الصيرورة هى
الصادرة من كلّ متصرّف يتصرّف الكلم بسبب معرفته
قواعد الصرف كما يقال فى العرف متصرّف الكلمة وان كان
المتصرّف فى الحقيقة هو الواضع ويمكن ان يقال استعير
الصيرورة المذكورة لمعنى العلم بها اطلاقا الاسم

صرّفت بيان

المتعلق على المتعلق ثم اشتق منها فعل فمعنى يصير القليل
يعلم به صيّره ورتّه اياه فمعنى السببية ح ظاهر
قوله من الافعال الحقيقية وهي المصادر او لقوله كثيرا
فيكون المراد منها الافعال المصطلحة وهي الماضي والمضارع
والامر والنهي لكن يرد عليهما ان القليل الصائر عام
لكل مفرد فيتناول الجامد الصائر مثنى ومجموعا ومصغرا
وغير ذلك وكذا الكثير لان بحث الصرف عام فلا وجه
للتخصيص بالذكر اللهم الا ان يقال اكتفى بذكر اعظم
الاقسام كما اكتفى ببيان احدهما بناء على ان اكثر الابحاث
في هذه الرسالة عنه قوله التوفيق جعل الله تع
فعل عباده موافقا لما يحب ويرضاه قوله المرشد
الارشاد وهو الدلالة على الصراط المستقيم
قوله الافعال على ضربين لما دخل لام التعريف
على افعال وامتنع الاستغراق اذ يكون معناه حينئذ
كل فرد من افراد الفعل على ضربين وهذا بين الفساد
واضمحل معنى الجمعية واريد به طبيعة العامة فمعناه
مفهوم الفعل مشتمل على نوعين اشتمال الكلي الواحد
على جزئياته الكثيرة ومعناه حمله عليها ووجوده فيها
بمعنى انه يمكن ان يؤخذ من كل جزئي معنى كلي حاصل

في

بيان لقوله القليل فيكون المراد منها الافعال صح صح

فى العقل بتجريده عن المشخصات اذ المطلق اعنى الكلى
الطبعى غير موجود فى الخارج عند المحققين اذ يلزم
ح ان يكون الشىء الواحد فى حالة واحدة موجوداً
فى امكنة متعددة وذلك بين الاستحالة وان قال اكثر
الناس انه موجودٌ فى ضمن الاشخاص لانه جزء منها
فالشامل هو الكلى والمشمول كل واحد من جزئياته
ويجوز ان يكون مجموع جزئياته واما المشمول فى
اشتمال الكل على اجزائه فكل جزء منها لا مجموعها اذ
هو شامل ولا بد من الفرق وانما خص الافعال بالذكر
مع ان الاسم ايضاً مشتمل على ضربين لقلة البحث
عنه فى هذا المختصر واما الحروف فلا يبحث عنه
فى الصرف لعدم تصرفه قول اصلى وذو زيادة اى
احدهما فعل اصلى وهو ما تجرد ماضيه عن الزائد
وثانيهما فعل ذو زيادة وهو ما اشتمل ماضيه على
الزائد وانما قدرنا الفعل تنبيها على ان القسم يجب
ان يكون اخص من المقسم فى التحقيق وان جاز ان
يكون اعم منه فى الظاهر قول فالاصلى ثلاثى ورباعى
اى كل فرد مما صدق عليه مفهوم الاصلى يصدق عليه
مفهوم الثلاثى او مفهوم الرباعى على ان الواو الجامعة

بمعنى او القاسمة فيكون منفصلة حقيقية ولا
يخفى انه لا يمكن ان يراد من الاصلي طبيعة العامة .
كما اريد مما سبق فتأمل قوله فالثلاثي ما كان
ماضيه على ثلثة احرف اى بمفهوم الثلاثي و
وحقيقته اصلي كان ماضيه مشتملا على ثلثة احرف
فقط فان قلت هذا التعريف غير جامع لعدم صدقه
على الماضي كما لا يخفى والجمع لا بد منه فى التعريفات
قلت نعم لكن هنا من قبيل المسامحات الواقعة فيما
بينهم فانهم يذكرون فى مقام التعريف ما يفهم المبتدى
بسهولة وقد يكون بعض التعريفات عسير الفهم عليه
كما كان ههنا كذلك فان تعريف الثلاثي الجامع وهو
ما كان حروف الاصول ثلثة فقط عسير اذ المبتدى
لا يميز الاصول عن الزوائد فيسامحون ويذكرون
بدله ما هو قريب الى فهم المبتدى يمكن استنباط
التعريف عنه بسهولة فلا يبالون عن عدم
جمعه او منعه لانه ليس بتعريف على الحقيقة منها
التعريفات المشتملة على لفظة كل فانها لا تصدق
على فرد مما صدق عليه المعرّف وهو ظاهر لكنها
يسير فهمها للمبتدى مع انها يمكن استنباط التعريف

عنها

اذ لو اريد بذلك فما ان يراد من ثلاثي ورباعي طبيعيهما او الافراد او الاصناف
فعلى الاول يلزم ما اذا لاول ففساد الكلام والاقتصار على ... زيادة ايضاح فتأمل
وعلى الثاني والثالث يلزم ... فساد ... مع

عنها بسهولة ويمكن ان يقال هذا التعريف على
مذهب المتقدمين المحققين فانهم لا يشترطون
الجمع والمنع فى التعريف ويجوزونه بالاعم والا
خص بل بكل متصادق فى الجملة قوله وهو ستة
ابواب الاول فعل يفعل اى الباب الاول لمجموع موز
ونهما وما يشتق منهما وما يشتقان منه ومجهولها
اكتفى بالاول لكون الامتياز بين الابواب به والمراد
من موزونهما ما كان على هيئتهما من غير تداخل
اللغتين متشاركين فى الاصول والاصوب ان يجعل
مجموع فعل يفعل علما لذلك المجموع وكذا الباقى فلا
يحتاج الى تكلف وتعسف والتعريف الواضح للباب
الاول هو مجموع كلمات متصرفة خالية عن ماض
معلوم مضموم العين او مكسورها ومضارع معلوم
مفتوح العين او مكسورها وما يشتق منهما وما
يشتقان منه ومجهولها وكان كل منهما مشاركا
للآخر فى الاصول وكان المجموع مشتملا على ماض مفتوح
العين ومضارع مضمومها من غير تداخل اللغتين
وقس على هذا باقى الابواب ويدل على ما قلنا
عدم جواز ان يقال نصر باب اول بل يقال من البا

ابا البان

الاول ففي حمل ستة ابواب على الثلاثي نظر يظهر
بالتامل وعلى تحقيقنا هذا لا يرد الاعتراض بالفعل
المبني للمفعول حيث انه لا يدخل في هذه الابواب
الستة بالنظر الى ظاهر ما ذكره المص لانه داخل في
فعله المبني للفاعل ولا بالافعال الغير المتصرفة نحو
نعم وبئس حيث انها افعال ثلاثية لم تدخل في هذه الستة
لان بحث الصرف مقصور على المتصرف فغير المتصرف
لا يدخل في المقسم فخروجه عن الاقسام لا يضر بل يجب
قوله وما كان مختصا بالباب الثالث اراد بالاختصاص
به الاتيان منه اطلاقا لاسم الملزوم على لازمه اذ
يشترط في كل ما جاء من الباب الثالث هذا الشرط
فلا وجه لتخصيص المختص به بالذكر قوله لا يكون
الا عينه او لامه احد من حروف الحلق يجوز ان يكون
كان ناقصة والمستثنى المفرغ وهو الجملة الاسمية
خبره تقديره لا يكون ذلك المختص شيئا من الاشياء
الا عينه الخ ويجوز ان يكون تامة والمستثنى حالا من
فاعله بالضمير وحده على ما هو وارد على الندرة فتقديره
لا يوجد ذلك المختص كائنا على حال من الاحوال الا
عينه او لامه احد من حروف الحلق اى حال كون عينه

اولامه

اولامه احدامنها وعلى الاول يكون الحصر اضافيا
قوله الا ابى يأبى استثناء من فاعل لا يكون بملاحظة
الاستثناء الاول تقديره كل مختص بالباب الثالث
عينه اولامه احدمنها الا ابى يأبى قوله وحروف
الحلق ستة انما لم يعد الالف مع كونها منها لعدم
اصالته في غير الحروف والاسم الغير المتمكن قوله
والرباعي المجرد ما كان ماضيه على اربعة احرف لا بد
فيه من قيد اصول حتى يخرج نحو اكرم او من جعل
قوله وهو باب فعلل من التعريف بان يجعل الواو
للحال والضمير لماضيه واكتفى ههنا وفيما سيجئ بوزن
الماضي لحصول الامتياز به بخلاف ابواب الثلاثي
قوله وقد يكون ستة ابواب اى وقد يوجد ستة
ابواب موازنة لفعلل وهذه الستة من ذى
الزيادة وذكرها ههنا للاستطراد والتبعية
للرباعي المجرد لكونها ملحقا له قوله وهو باب
فوعل انما لم يعل الواو والياء في الاربعة المتقدمة
ولم يدغم في الاخيرة لئلا يبطل الالحاق وانما
اعل الخامس لانه لا يبطل الالحاق بتغيير آخر
الكلمة وههنا باب آخر لم يذكره المص وهو

لكن يلزم منه ما يلزم
من حمل بيت ابواب سيجئ
على الثلاثي كما سبق منه

باب فعنل نحو قلنس واما نحو زلزل فرباعي مجرد عند
البصريين خلافا للكوفيين قوله مزيد على الثلاثي
اى النوع الاول فعل مزيد فيه على الثلاثي شيء وانما
قدرنا هذه المذكورات لان المراد من مزيد على الثلاثي
نفس الكلمة المشتملة على الزائد لا الحروف الزائدة
على الثلاثي قوله فمزيد الثلاثي اربعة عشر بابا اعلم
ان مزيد الثلاثي ثمانية وعشرون بابا سبعة منها
ملحقة بدحرج وقد ذكر وسبعة ملحقة بتدحرج
ولم يذكرها المص نحو تجورب وترهوك وتشيطن
وتقلسي وتقلنس وتمسكن وتجلبب واثنان ملحقان
لاحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى واثنى عشر غير ملحق
بشيء واما مزيد الرباعي فثلثة فمجموع الافعال ثمانية
وثلثون بابا قوله فصل في الوجوه اى هذه الالفاظ
التي سنذكر مفصولة عما قبلها الانفصال في معانيها
كائنة في بيان الوجوه اى الكلمات اما من الوجه
بمعنى العضو المعروف فوجه الشبه كون المعاني
معروفة بها كما ان الانسان يعرف بوجهه او من
الوجه بمعنى الطريق فوجه الشبه كونها موصلة
لسامعها الى معانيها المقصودة منها كما ان

الطريق

الطريق يوصل سالكها الى مقصوده قوله الى
اخراجها من المصدر اما بالذات او بالواسطة
قوله وهي ستة بناء على ان ما عداها من المشتقات
لم يشتد الحاجة اليها وان كان اصل الحاجة ثابتا وان
سلم فلا حصر قوله ميميا او غير ميمي والمراد من
الميمي ما يكون في اوله ميم زائدة نحو مقتل وبغير
الميمي ما لا يكون كذلك نحو ضرب وشتم وامن
وموت قوله فان كان المصدر غير ميمي فهو سماعي
اي ان كان ثلاثيا تركه لانفهامه من سياقه قوله
ونعني بالسماعي انه يحفظ كل مصدر الظاهر
ان يقال ونعني بالمصدر السماعي كل مصدر الخ
فلا بد من تأويل اما في الاول اي نعني بكون المصدر
سماعيا او في الثاني اي نعني بالمصدر السماعي
ذا انه يحفظ الخ فتأمل والمراد من الحفظ المذكور
على وجه اللزوم وحاصل التعريف ان المصدر
السماعي هو المصدر الذي يلزم حفظه على
ما جاء من العرب وقوله فلا يقاس ليس من التعريف
لانه لو كان منه مع عدم الاحتياج اليه في المنع اعيادي
والجمع لزم المصادرة في قوله لانه لا قياس اذ هو
او د

تعليل لقوله وهو سماعي بل هو تفريع على كون المراد من السماعيّ هذا المذكور لكونه لازما لوجوب الحفظ اذ لو جاز القياس لما وجب الحفظ وحاصل كلامه انّ المصدر الغير الميمي من الثلاثي سماعي وهذا دعوى لابدّ من تحريره قبل اقامة الدليل عليه فمعنى ما سوى السماعيّ ظاهر وله معنى ولازم امّا معناه ما لزم حفظه على ما جاء من العرب وامّا لازمه فعدم جواز القياس عليه وانّما بيّن لازمه وان كان بيان المعنى كافيا في التحرير لانه يستدل على هذه الدعوى بوجود لازمه هذا فبيّنه اوّلاً ليقبل الذهن دليله بلا تردّد فالمبيّن في التحرير لازميته لمعنى السماعيّ من غير تعرض لوجوده في المصدر الغير الميمي من الثلاثي وامّا الدليل فبيان وجوده فيه ليثبت ملزومه وهو كونه سماعيًا لامتناع الانفكاك فلا مصادرة

قوله نحو المطلع ليس غرضه حصر ما شذّ اذ منه محمدة ومظنّة وغيرهما ولذا اورد لفظة نحو

قوله الّا المرجع والمصير يرد على الحصر المهلك و البيع للمصدر آن وغيرهما قوله والاجوف سواء كان مهموز الفاء او اللام اوْ لا وسواء كان واويا

اويائيا

اي يعرف الاول من شرح المعرب من المصدرات صح

او يائيا اعلم ان للمصدر الميمي من الاجوف اليائي يجي
على مفعل بالكسر ايضا لكن على طريق الفرعية لا الاصالة
كَمِنحِن فلا يسمى شاذا وانما الشاذ ما جاء على الاصالة
بالكسر بان لا يجوز غير الكسر كالمجيء والمحيض قوله
والمضاعف سواء كان معتل الفاء او لا صرح به
في المغرب وسواء كان مهموز الفاء او لا قوله
والمهموز اي غير المعتل الفاء واللام قوله واما
في الناقص سواء كان مهموز الفاء او العين و
سواء كان واويا او يائيا قوله وفي المعتل الفاء
اي غير المضاعف سواء كان مهموز العين او
اللام او لا بشرط كونه واويا يحذو فاؤه
في مستقبله وان لم يحذف فالمصدر بفتح العين
والمكان والزمان بكسرها وان كان يائيا فحكمه
كحكم الصحيح صرح به صاحب المغرب هذا هو
القياس وقد جاء شاذا بضم العين نحو ميسرة
وبفتحه نحو موضع على ما سمعها الفراء قول
واللفيف المقرون سواء كان مهموز الفاء او لا
ويدل على هذا حكمهم على مأوى الابل بالكسر
انه شاذ قول واللفيف المفروق الخ هذا عند المص

ط اسم مكان من الباب الثاني والاصل فيه فتح العين ... نحو المأوى ...

وقد نقل التفتازاني عن بعض المتأخرين التصريح بان
حكمه كالناقص وفهم عن كلام الجوهري ايضاً وفي
كلام صاحب المفتاح إيماء اليه وانّ اعتبارهم
بلام الفعل في امثال هذا الحكم يؤيده ولانّ كون
حكم طوى مثل رمى يرجحه وايضاً دليل الناقص
يقتضي الحمل عليه وان شئت ضبط المقام • بحيث
يتضح لك المرام • فاستمع ما نتلو عليك من الكلام •
حتى يشير اليك بنان الإنام • اعلم ان قياس المصدر
الميمي واسم الزمان والمكان من الثلاثي المجرد منحصر
على وزنين مفعل بالكسر وهو لمصدر المثال الواوي
المحذوف فاؤه في مستقبله والزمان والمكان من
المثال الواوي ومن يفعل بالكسر اذا لم يكن معتل
اللام ومفعل بالفتح وهو لغير ما ذكر جميعاً فاحفظ
هذا الضبط ينفعك في المرام • فانه غير موجود
في كتب الانام • وانه من مزالق الاقدام • وقد
ضل فيه اكثر الاقوام • قوله معروفاً كان او
مجهولاً اعلم ان تسمية الفعل معروفاً ومجهولاً
وغائباً ومخاطباً ومتكلماً مجاز لغوي من قبيل
اطلاق اسم اللازم وهو الفاعل ههنا على الملزوم
(وهو الفعل)
قوله

قوله في الواحد اى ذى الوحدة مذكرا كان او مؤنثا
كقوله تعه بقرة لا فارض وكذا في قوله في التثنية
عام للمذكر والمؤنث ولابد ههنا من قيد الغائبين
كما لا يخفى واعلم ان المراد من الفتح ههنا اعم من
اللفظى والتقديرى ليشمل نحو رمى وكذا الضم في
قوله ومضموم في جمع المذكر الغائب ليشمل نحو
غزوا قوله فهو الذى في اوله اى المضارع هو الفعل
الذى في محل اوله والضمير راجع الى الموصول وهذا
التعريف غير مانع لدخول نحو اكرم فلا يكون صحيحا
وجوابه يعرف مما ذكر في تعريف الثلاثى
ويمكن ان يقال معنى قوله زائدا على الماضى غير جزء منه
وهمزة اكرم جزء من ماضى الافعال وان كان زائدا
على ماضى الثلاثى قوله مكسورة عام للفظى والتقديرى
فنحو يحمر تقديره يحمرر بالكسر قوله ويتفعل وكذا
ملحقاته نحو يتجورب وانما لم يذكرها ههنا بناء
على عدم ذكرها فيما سبق فيكون الحصر بالنسبة الى
ما ذكره قوله فانها مرفوعة اما بحركة الضمة سواء
كان لفظيا او تقديريا او بحرف النون واعلم انه لابد
ههنا من استثناء الصورتين المتصل به نون جمع

المؤنث واللاحق به نون التاكيد لان الاول
مبني على السكون والثاني على الحركة قول اما الامر
اى الغائب والمتكلم المعروفان او المجهول لان
والمخاطب المجهول لا الامر الحاضر المعلوم بقرينة
ذكره بعده قول والنهي اى الغائب والمخاطب
والمتكلم المعروفة او المجهولة قول بسكون لام
الفعل الصحيح هي صفة اللام لا الفعل فتناول
نحو لينصر وليأخذ وليمد وليعد وليقل وكذا
المعتلة فلا يشمل غير الناقص والحروف واسماؤها
كلها مؤنث سماعي وما وقع في بعض النسخ على
صورة التذكير فالاولى ان يحمل على تصحيف الناس
لان الظاهر كونهما صفتين للفعل وهو ليس بمستقيم
لخروج المثال والاجوف من الحكم الاول والسكون
ودخولهما في الثاني وهو السقوط والامر هو على العكس
واهمال المهموز والمضاعف لعدم دخولهما في
كل منهما حينئذ قول سوى نون جمع المؤنث
استثناء منقطع لعدم دخول نون جمع المؤنث فيما
سبق قول واما الفاعل اعلم ان الفاعل عند المص
ما يعم الصفة المشبهة بدليل ايراد عظيم وضخم

ومريض

ومريض وزمن فانها صفات مشبهة فيكون
الفاعل عنده ما اشتق لما قام به الفعل من غير اعتبار
معنى الحدوث الذى يمتاز به الفاعل عند غيره
عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت قوله
فينظر فيه اشارة الى ان الفاعل مشتق من الماضى
وقد صرح به فى المعتلات عند بيان فاعل الاجوف
واما عند غيره فمشتق من المضارع واعلم ان
ما ذكره من اوزان الفاعل والمفعول والمبالغة
هو الغالب وانه سماعى سوى فاعل ومفعول
الا يرى انه قد يجئ من مفتوح عين الماضي
نحو قدير وصبور ومن مضموم العين نحو حسن
وقد يجئ المفعول على حلوبة والمبالغة على عجاب
قوله وكسير بمعنى مكسور وقع فى بعض النسخ
بدله كثير والاصح هو الاول كما لا يخفى قوله من
الزوائد على الثلاثى الزائد قد يكون بمعنى العارض
ويقال الف اكرم زائد ويقابله الاصلى وقد يكون بمعنى
الكثير يقال حروف دحرج زائد على حروف ضرب
اى كثيرة منها ويقابله القليل والمراد ههنا المعنى
الثانى فيشمل الرباعى المجرد ومزيداته قوله

لان كثيرا من الاوزان يجئ للمفعول [illegible]

لا تنس التوجيه المذكور فى قوله غير الثلاثى منه

في تصريف الافعال الصحيحة لما كان معظم الابحاث
في هذا الباب والمقصود الاصلي تصريف الافعال
كما اشار اليه في صدر الكتاب اقتصر عليه ههنا
وان بيّن في هذا الفصل تصريف الفاعل وغيره
قوله على اربعة عشر وجها لقائل ان يقول ان
اعتبر في تعدد الوجه اختلاف الصيغة فثلثة
عشر في الماضي والامر المعلوم وغيرهما (احد عشر في) وان اكتفى
باختلاف المعنى فثمانية عشر في الكل اللهم الا ان يحمل
على عادة المصرفيين قوله ووجهان للمتكلم جعل الوجهان
له وان كان احدهما له ولغيره لكون ذلك الغير متكلما
حكما حتى اذا قال واحد من الجماعة نضرب كان كما
يقول كل واحد منها اضرب قوله رجلا كان او امرأة
اعترض عليه بان المتكلم قد يكون صبيا وصبية فالوجه
ان يقال مذكرا كان او مؤنثا ولنا في كل من الاعتراض
والوجه نظر اما الاول فلانه ليس في كلام المصنف
ما يفيد الحصر وانما خصّهما بالذكر لحصول المقصود
وهو بيان عدم اختلاف صيغتهما بما يختلف
به صيغة الغائب والمخاطب وهو التذكير و
التأنيث ليحصل الامتياز وسبب الاتحاد

كونها

كونها للمتكلم لانه يرى ويسمع كلامه فيحصل به
الامتياز من غير امتياز الصيغة ولا دخل للصغر
والكبر في الاختلاف والاتحاد قطعا ولما بين المص
عدم اختلاف الصيغة في المتكلم الكبير بالتذكير
والتانيث فقد تبين في الصغير دلالة لظهور
اشتراكهما في العلة وعدم المانع واما الثاني فلان
المتكلم قد يكون هو الله تعالى وهو لا يوصف بالذكورة
والانوثة والملائكة وهم لا يوصفون بهما ايضا
بل قد يكون من الجمادات كما في المعجزات ولا يوصف
بهما ثم يوصف الالفاظ المعبر بها عنها بهما
بحسب الاصطلاح والكلام فيها لان المراد من
المتكلم ههنا معناه اللغوي كما كان من الغائب
والمخاطب كذلك فالوجه على زعم المعترض
ان يقال مذكرا كان لفظ الدال عليه او مؤنثا
حتى يعم الكل فان قلت صيغة الفعل في ضرب
وضربا وضربت وضربتا واحد وكذلك في ضربن
وضربت الخ فيكون صيغة الماضي ثلثة وقس
على هذا سائر الافعال لان الضمائر في آخرها
ليست جزء من الفعل بل هي اسماء فلا يتغير

صيغة الفعل بتغيرها كما فى ضربه وضربك وضربنى قلت
الحال على ما ذكرت لكنهم لما رأوا شدة الامتزاج
والاختلاط بين الافعال وهذه الضمائر كما كانت
بين الكل والجزء جعلوها فى حكم الجزء حتى اطلقوا
على مجموعها الكلمة والفعل وان كان فى الحقيقة كلاما
وجعلوا التغير فيها تغيرا فى صيغة الفعل ~~فى صيغة~~
كيف وقد وقع هذا الجعل من الواضع حيث غير
صيغة الفعل بتسكين الاخر عند الالحاق نون الضمير
او تائه فى آخره فرارا عن توالى الحركات وذلك انما
يمنع فى الكلمة الواحدة بدليل وقوع نحو ضربك
وجعل النون فى الاشياء الخمسة فى المضارع
علامة الرفع مع كونها بعد الضمائر ومحل الاعراب
آخر الكلمة ولم يجوز العطف عليها من غير تاكيد
وفصل واما بيان شدة الامتزاج فلان الافعال
محتاجة فى الافادة الى هذه الضمائر لكونها
فواعل وهذه الضمائر ايضا محتاجة فى وجودها
اليها لكونها ضمائر متصلة غير مستقلة بالتلفظ
بدون ما اتصل به بخلاف زيد وضرب زيد و ضرب
ضربك قوله غير انه لا يأتى الوجهان قيل لانه يلزم

ان

ان يكون الشخص الواحد فى حالة واحدة آمراً و
مأموراً و ناهيا و منهيا و ذلك محال اقول هذا
التعليل ليس بصحيح اما اولا فلانا لا نم عدم جواز
كون الشخص الواحد كذلك كيف و الآمرية من
جهة القول والمأمورية من جهة الفعل و كذلك
فى النهى و اما ثانيا فلتخلفه فى قول القائل مثلا لغيره
اضرب زيداً حين قول ذلك الغير له اضرب عمرواً
ولو زيد فى التعليل بلفظ واحد لم يتوجه هذا النقض
و اما ثالثا فلانتقاضه بالمجهول و اما رابعا فلورود المتكلم
فى الامر والنهى المعلومين فى كلام الفصحاء يقال لا نتكلم
ما لا يعنى ولنرجع الى المقصود الى غير ذلك قوله والفاعل
يتصرف على عشرة اوجه اى فاعل الثلاثى بقرينة سياقه
لان فاعل المزيدات يتصرف على ستة اوجه فقط وكذا
المراد من المفعول مفعول الثلاثى لان مفعول المزيدات
يتصرف على ستة اوجه كفاعلها والحق ان للمفعول
من الثلاثى والمزيدات سواء فى عدم تصرفه الا على
ستة اوجه نعم قد جاء من الثلاثى ملاعين ومشائم
ولم يجئ من المزيدات غير المناكير كذلك فى المفصل
والشافية قوله اللازم اى بعض اللازم وانما لم يحمل

اللازم على الاستغراق لعدم الامكان لان بعض اللازم
لا يدخل عليه هذه الاسباب فضلا عن التعدى
بها وبعضها لا يصير بها متعديا نحو اشى الرجل
وموت الابل اعلم ان المتعدى معنيين ماجاوز
فعل فاعله الى المفعول به وهو المقابل للازم المراد
عند الاطلاق وما يتعلق معناه بغيره بواسطة
حرف الجر ويسمى متعديا بغيره وهذا عام متناول
اللازم والمتعدى الى الثانى والثالث بواسطة حرف
الجر فيسمى بالنسبة الى الاول والثانى متعديا
بنفسه وبالنسبة الى الثانى والثالث متعديا بغيره
لكن هذا المعنى لا يراد الا عند بيان المتعدى اليه
وبه وحروف الجر كلها من اسباب التعدية
بالمعنى الثانى والباء خاصة فى بعض المواضع منها
بالمعنى الاول والمراد من المتعدى ههنا هو المعنى
الاول بدلالة عد الهمزة والتشديد من اسبابه
فلا بد من تخصيص قوله وحروف الجر بالباء فى بعض
المواضع وتقييد قوله ولا يجئ المفعول به والمجهول
من اللازم بغير واسطة حرف الجر قوله والمتعدى
يصير لازما بحذف اسباب التعدية اى كل متعد

كان

كان فيه احد اسباب التعدية المذكورة او قابلية
النقل الى باب انكسر او كان من باب فعل فيكون اللام
فيه للاستغراق العرفي لعدم امكان الحقيقي بخلاف
جواب عن سؤال مقدر منه
اللام فيما سبق ونحو علم ليس التشديد فيه سببا
حتى يزول بزواله منه
لتعديته لحصوله قبله وتوضيحه ان السبب هو
الطريق المفضي الى شيء في الجملة من غير اضافة وجوده
ووجوبه اليه اذ لو اضيف اليه الوجود يسمى شرطا
ولو اضيف اليه الوجوب يسمى علة والتشديد في نحو
علم غير مفض الى تعديته اصلا فلا يكون سببا للتعدية
وان كان مطلق التشديد سببا لمطلق التعدي لافضائه
اليه في الجملة وهمزة اعلم وان كان صار سببا للتعدي
الى الثالث ولذا يزول بزواله لكن ليس سببا للتعدي
المراد ههنا **قوله** يكون بين الاثنين اي يكون مدلوله
وهو الحدث حاصلا بين الاثنين اي قائما بهما **قوله**
الا قليلا استثناء من فاعل يكون اي القليل من باب
فاعل فانه لا يكون بين الاثنين بل يكون قائما بواحد
فان العقاب في عاقبت اللص مثلا قائم بالمتكلم
فقط ومتعلق باللص تعلق وقوع لا تعلق قيام بخلاف
المناضلة في ناضلته فانها قائم بالمتكلم والغائب

ومتعلق بهما تعلق قيام لكن لا بد وان يكون صادراً من المتكلم ابتداء ويتعلق للغائب ليكون مفعولا به ممتازا عن الفاعل وكذلك في كل ما كان من فاعل بخلاف تفاعل فان البادئ فيه غير معلوم ومن ثمه جاز ان يقال اضارب عمرو زيداً ام ضارب زيد عمراً ولم يجز اتضارب عمرو وزيد ام تضارب زيد وعمرو واعلم ان ما ذكره المص من معاني الابواب هو الغالب وليست منحصرة فيما ذكر لما بين في المطولات قوله والحروف التي تزاد اي لغير الالحاق والتضعيف فانه يزاد فيهما من اي حرف كان نحو جلبب وقطع قوله واذا كانت كلمة كلمة كانت تامة والواو الاولى للحال والثانية للعطف وتقييد الحرف بالواحد ليس للاحتراز عما فوقه بل للتعميم اما الاول فلاستلزام الكل للجزء واما الثاني فلتناوله لكل جزء مما فوقه واما تذكيره فلكونه للنسبة لا اسم فاعل كقوله تعالى بقرة لا فارض قوله الا انه لا يكون لها معنى بدونها ان اراد ان لا يكون لها معنى اصلا على ما يدل عليه العموم الحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي ينتقض بنحو جمهر فان الميم فيه اصلية مع ان اول له معنى بدونها وان اراد ان لا يكون لها معنى بعينها ينتقض بنحو ضارب على

انه تخصيص من غير مخصص فالوجه ان يقال الا
ان يوجد لها معناها بعينها ولا معنى يناسبه
بدونها ثم اعلم ان هذا الاستثناء مفرغ تقديره ما حكم
بانها زائدة فى كل موضع الا موضع ان لا يكون لها
معنى بدونها **قوله** وابواب الرباعى كلها متعد
الا دربخ هذا الحصر غير مستقيم سواء اريد بالرباعى
المجرد او اعم لمجئ برهن وسوت وامشى وجلب
وغيرها **قوله** وابواب الخماسى كلها لازم سواء كان
مزيدا على الثلاثى ملحقا او غير ملحق او مزيدا على
الرباعى **قوله** فانها مشترك بمعنى ان بعض الا
فعال الجائى منها متعد وبعضها لازم فيكون
المشتمل عليها مشتركا بين اللازم والمتعدى
قوله وابواب السداسى كلها لازم سواء كان
مزيدا على الثلاثى ملحقا او غير ملحق او مزيدا على
الرباعى يرد على الحصر احلوليته واعروريته
واغلوطنى فلان اى لزمنى **قوله** وهمزة افعل
يوهم ظاهره ان يكون الهمزة فى باب افعل نحو فاسن
حروف المعانى فيكون نحو اكرم مركبا من
حرف وفعل فلا يكون كلمة وليس كذلك لان الدال

على الصيرورة مثلا ليس هو الهمزة فقط بل
مجموع حروف الكلمة مع الهيئة غاية ما في الباب
صار دخول الهمزة سببا لمعنى الصيرورة وجزءً
من الدال عليها ولهذا اسند المص المعاني المذكورة
اليها مجازاً وقس عليه سين استفعل قوله والدخول
في شيء بعضهم جعلوا هذا المعنى داخلا في معنى
الصيرورة وقال معنى اصبح الرجل صار ذا اصباح
ولكن اعتبار المص اولى لان المفهوم من اصبح هو الدخول
في الصباح لا صيرورة ذي الصباح وان لزم و
المراد بيان معناه المطابقي لا الالتزامي قوله
والتكثير وغير المص لم يذكر هذا المعنى ولعله
ادخله في الصيرورة ايضا لكن معنى البن الرجل
صار ذا لبن كثير لكن لما كانت الهمزة ههنا
دالة على معنى زائد على الصيرورة وهو التكثير
كان اولى ان يفرده معناه عن معنى الصيرورة
الخالية عن معنى التكثير فيكون اضبط فيكون
مراد المص من الصيرورة السابقة الخالية عن
معنى التكثير بقرينة المقابلة واكتفى بقوله
للتكثير وان كان في الحقيقة لمع الصيرورة

لتعلق

لتعلق الغرض به ههنا قوله وسين استفعل
قد عرفت ان الاسناد المذكور مجاز لكونهما
سببا واما وجه تعيين السين دون الهمزة
والتاء مع كون الكل زائداً وموجوداً في باب
استفعل فانهما لو كانا سببين لهذه المعاني
لوجدت في سائر الابواب مما فيه همزة
الوصل نحو انفعل او التاء نحو افتعل ولما لم
توجد علمنا انهما ليسا بسببين واما السين
فلم يوجد في غير هذا الباب كما ان هذه المعاني
لم يوجد في غيره واعلم ان ما ذكرناه من الدلائل
وكذا ذكره غيرنا في العلوم العربية اكثرها
خطابية مفيدة للظن مستخرجة بقوة القريحة
وليست بقطعية مفيدة لليقين حتى يضرنا
الاحتمالات العقلية فتأمل قوله الطلب
اعلم ان المصنف فرق بين الطلب والسؤال
كما فعله بعضهم بان الطلب يكون بالقلب
والسؤال باللسان ولم يفرق الاكثرون و
لذا جعلوا هذين المعنيين واحدا قوله
اى انقلب الخمر خلا هكذا وجدنا النسخ

الموجودة عند نا الكتبة سهو من الناسخ الصحيح انقلب
الخ الى خلد لان باب انفعل لازم ولذا قال في الصحاح
المنقلب مصدر او مكان تدبر قوله وحروف المد واللين
والعلة واحدة اعلم ان حروف الزوائد حروف مبان
لا تكون كلما ولا اجزائها الاصلية ولا مقلوبة عنها
من العشرة المذكورة وحروف العلة الواو والياء و
الالف كلمة كانت او غير كلمة اصلية كانت او مقلوبة
عنها او زائدة متحركة كانت او ساكنة مجانسة حركة
ما قبلها لها او غير مجانسة وحروف اللين هذه
الثلثة مقيدة بكونها ساكنة وغير مقلوبة من
حرف صحيح ومطلقا من غيره وحروف المد حروف
اللين بشرط مجانسة حركة ما قبلها لها وقول المص
واحدة محل تأمل فتأمل قوله وكل فعل ماض وانما
اختص الماضي بالذكر مع كون الحكم عاما لكون
فهمه ايسر للمبتدئ مع كون احكام الغير معلوما
بالمقايسة واراد بالماضي ماضي الثلاثي المفرد المذكر
الغائب بقرينة المثال وعدم ذكر المزيدات في باب
المعتلات ويعلم هي بالمقايسة ويدل على هذا
قوله في اوله ووسطه واخره دون فائه وعينه ولامه قوله

ادغم

ادغم اوّلتها ولم يذكر هذا لكان اولى لانّ المضاعف
قد لا يقع فيه الادغام واعلم انه قد يجتمع اثنان من علامات
هذه السّتّة فيسمّى باسمين نحو وَدّ واَوْد وو ياء واب وجاء
وامى وناى واش واوى وواى فيقال معتل المضاعف
او مهموز العين او اللام والاجوف المهموز الفاء او اللام
والناقص المهموز الفاء او العين والمضاعف المهموز الفاء
واللفيف المقرون المهموز الفاء واللفيف المفروق المهموز
العين والاسمين ان قدمت جاز والمشهور ماذكرنا
قوله باب المعتلات • اعلم ان ما ذكر في هذا الباب
من القواعد عند عدم المانع كالالتباس وغيره كما
اشار اليه في آخر الكتاب بقوله وقد يكون في بعض
المواضع لا تتغير المعتلات مع وجود المقتضى قوله
قلبتا الفا • اى تلفظ الالف مكانهما ان القلب
لا يتصوّر في الاعراض قوله لا تقلبان الفا لوجود
مانع وهو الالتباس للمفرد على تقدير القلب والحذف
لاجتماع الساكنين قوله لانّ الواو • تعليل لقوله
ولا تقلبان ايضاً خاصّةً قوله الا في موضع • ولم يذكر
فتحة ما قبلها مع كونها شرطاً ايضاً لفهمه من سياقه
قوله بان نقلت حركتهما الى ما قبلهما • الباء متعلق

الفرق بين الاول وفاء الفعل على من وجه لصدقهما
في فاء ضرب وصدق الاول في همزة اكرم وصدق الثاني
فيما في فاء استخرج وكذا بين الوسط وعين الفعل الصدق فيهما
في راء ضرب وصدق الوسط في راء اكرم وكذا بين الاخر
ولام الفعل الصدق فيهما في باء ضرب وصدق الاخر في نون
ضاربون وصدق لام الفعل في باء اكرم •

بكون سكونهما وانّما قيّد به احترازا عمّا ذكره اوّلا فان
سكون الواو والياء في نحو غزون ورمين غير اصليّ
لانّه حصل من لحوق الضمير لكن لم يكن بالنقل لكون
ماقبلهما متحركا بل بالحذف بخلاف نحو اقام واباع
ويجوز ان يتعلق بتقلبان المقدّر بعد الاستثناء و
يحصل الاعتراض لان ما جاء من ضمير الفاعل في حكم الاصليّ
عندهم لكونه كالجزء من الفعل على ما بيّنا سابقا
قوله فحذفت الالف المقلوبة دون واو الجمع لانها فاعل
وحذفه بدون اقامة المفعول مقامه لا يجوز لانّ
الفعل لا يفيد بدونهما قوله فحركتها عارضة والعارض
كالمعدوم • فيه سؤالان احدهما ان هذه حصلت
في ضمير الفاعل لانّ الالف تقتضي فتحة ماقبلها وقد
سبق انّ ما جاء منه في حكم الاصليّ عندهم وثانيهما
انها اذا كانت عارضة في حكم المعدوم اجتمع ساكنان
التاء والالف فلم لم يحذف احدهما وجوابهما انّ هذه
الحركة لها شبهان بالاصليّ والعارض فعملنا با
بالشبهين كما هو القاعدة المستحسنة عند
المحقّقين بيانه ان هذه الحركة من حيث انها جاءت
بالف الضمير كانت في حكم الاصلية كسكون واو

غزون

غزون ومن حيث ان محلها عارضة ليست فى حكم
الاصلية لانها ليست بفاعل بل حرف جاءت لعلامة
تأنيث الفاعل عارضة ليست فى حكم الاصلية بخلاف
سكون واو غزون لان محله جزء من الفعل حقيقة
فبالنظر الى الاول لا يجتمع ساكنان اصلا فى غزتا فيلزم
ان لا يحذف حرف وبالنظر الى الثانى يجتمع فيه ثلث
سواكن فيلزم حذف حرفين والعمل بمقتضاهما من
كل وجه ممتنع وباحدهما ترجيح بلا مرجح واهمال وعدم
اعتبار للآخر وهو مناف للعدل فان قلت جانب
العروض راجح لانه بالنظر الى الحقيقة والمحل المقوم
واما الاصلية فبالنظر الى ضمير الفاعل الغير المقوم
فقط فلجانب العروض رجحان من وجهين فلا يلزم
من اعتباره ترجيح بلا مرجح ولا عدم العدل قلت
فى اعتبار العروض فقط يلزم اما حذف الالف وهو
فاعل لا يحذف ولانه يلزم الالتباس بالمفرد المؤنث
لانه اذا حذف الالف يحذف الحركة العارضة الحاصلة
فيها ولو سلم فالعارض لا يعتبر او حذف التاء وهو علامة
لا تحذف ولانه يلزم الالتباس بالمذكر وفى اعتبار الاصلية
فقط لا يلزم فساد اصلا لكن يلزم نوع ثقل فى البعض وهو

لانها ليست بجزء من الفعل على الحقيقة
ولا كالجزء منه صح صح صح صح

ليس بفساد ولذا اعتبر الاصلية فى لغة ب دية ولم يحذف
فيها حرف وايضا صورة الحركة تمنع اجتماع الساكنين
حقيقة واجتماعهما اعتبارى وبملاحظة هذا الفساد فى
جانب العروض وعدمه فى جانب الاصلية واعتبار صورة
الحركة لا رجحان لجانب العروض بل يحصل المساوات
بانضمام ماذكر فى السؤال الى ماذكر فى الجواب فيلزم
الترجيح بلا مرجح وعدم العدل من اعتبار احدهما فقط
فلما لم يكن العمل بمقتضاهما من كل وجه وباحدهما فقط
عملنا بكليهما من وجهين وتركناهما من وجهين اخرين
تعادلا بينهما وقضاء لحقهما بقدر الامكان واعتبرنا فى
الساكنين الاولين العروض لما فيه من خفة مطلوبة و
لانه ليس فيهما ما حصل منه اعتبار الاصلية وهو الالف
الضمير وفيهما ما حصل منه اعتبار العروض وهو الياء
فكان اولى بخلاف اعتبار الاصلية لان فيه ثقلا منفورا
وليس فيهما سببه فكان اولى ان يعتبر فيهما واعتبرنا
فى الساكنين الاخيرين الاصلية لانه لو لم يعتبر فيهما
ايضا لزم اعتبار العروض فقط فوقعنا فيما هربنا
منه ولان فيهما الف الضمير وهى سبب لاعتبار
الاصلية فكان اولى بالاعتبار قوله ثم تقلب

واما

واما نحو خفت مما هو مكسور العين فانما كسرت فاؤه مع كونه واويا ليدل على البنية وهي اهم من الدلالة على بنات الواو والياء لتعلقها بالمعنى وتعلق الثانية باللفظ ولما روعي الاولى لم يكن رعاية الثانية بخلاف باب هبت فانه قد امكن فيه رعاية الدلالتين ففعل ولما لم يمكنهم الدلالة على البنية في قلت وبعت اذ لو فتحوا فيهما لم يدل على حركة العين لوجودها في الاصل قصدوا الدلالة على بنات الواو والياء وقد امكن على ما ذكر في المتن وقال بعضهم تنقل فعل بالفتح في باب قلن الى فعل بالضم وفي باب بعن الى فعل بالكسر دلالة على الواو والياء ثم ينقل حركة العين الى الفاء بعد حذف حركته فيحذف العين لالتقاء الساكنين ولا ينقل نحو خفن الى باب آخر لانه رعاية دلالة البنية اولى فيما امكن وهذا القول ليس بسديد لما يلزم من النقل الى باب يخالفه لفظا ومعنى اما لفظا فظ واما معنى فلاختلاف معاني الابواب وقال الكسائي اصل باب قلن فعلن بالضم فاعل كما سبق وفيه ان الفعل اذا اشكل امره يحمل على

اي الدلالة على الكلمة مفتوح العين او مكسور او مضمومه

الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعل بالضم متعديان فان قلت
بنات الواو والياء في باب قلت وبعت والبنية في باب
خفت من المضارع والمصدر والامر والاجوف لايجئ
من الباب الثالث وايضا عدم حرف الحلق في البعض دليل
على انه ليس منه قلت قد يسمع الماضي او الفاعل فقط فيحتاج
الى نصب علامة فيفعل فيما امكن بلا عسرة فلا ينافيه
عدم نصبهم فيما لا يمكن بيسرة اذ الميسورة لا تسقط
بالمعسورة ولانه ليس في كثرة الادلة مضرة بل فيه
منفعة كما لا يخفى والحاصل ان المقصود في ماضي الاجوف
شيئان الدلالة على حركة العين والدلالة على كونه
واوا او ياء لانهم لما قلبوا العين وهو اما واو او ياء
الفا اشكل على السامع ان عينه مفتوح او مكسور وانه
واو او ياء وفيما امكن رعاية هذين المقصودين فعلوا
وهو باب هبت وفيما لم يكن الا رعاية احدهما قدموا
الاول لكونه اهم كما سبق وهو باب خفت وفيما لم يكن
الا رعاية الثاني فعلوها وهو باب قلت وبعت
لان ما لا يدرك كله لا يترك كله قوله والاصل
غزيوا واصله غزووا ولم يذكره لانفهامه من
سياقه فان قلت لم لا يجوز ان يلحق الضمير بعد اعلال

الفزم

المفرد قلت يأباه قول المص فيما سبق اصل غزوا
ورموا غزووا ورميوا والمجهول فرع المعلوم وقولهم
غزوت ورميت فلو صح ماذكرته لقيل غزات
ورمات قوله اسكنتا مالم يكن منصوبا فيه
اشار الى ان كل واو وياء قلبت الفا تسكن اولا
بالنقل او السلب ثم تقلب فتأمل قوله ويتحرك
الواو والياء اذا كانا منصوبين اى اذا لم يكن
ما قبلهما مفتوحا والا قلبت الفا نحو لن يخشى
وانما لم يذكر هذا لانفهامه من قوله وانما قلبت
ياء يخشى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قوله
فى التثنية اى فى تثنية الغائب من مضارع
الناقص وكذا قوله فى الجمع وقوله فى واحدة
المخاطبة بقرينة السياق والسباق قوله يخشيان
انما لم يقلب ياؤه الفا لئلا يلتبس بالمفرد لفظا عند
دخول الجازم او الناصب قوله وضمت الميم
من يرمون فى اعلال يرمون وجه آخر اسهل
من هذا وهو ان ينقل ضمة الياء الى الميم بعد
حذف حركتها استثقالا للكسرة قبل الضمة و
يحذف الياء للساكنين ولعل هذا الوجه مما ذكر

فى غزوا لم يتعرض له ههنا تفننا وتوسيعا لطرق الاعلال
قوله لتصح واو الجمع. لانه لو لم يضم الميم لقلب الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلزم تغير الضميرين
وذلك لا يجوز الا عند الضرورة كما فى مكيل ولا ضرورة
ههنا قوله قلبت الالف المقلوبة من عين الفعل همزة
ولم يقلب الف الفاعل لانها علامة والعلامة لا تتغير كما سبق
قوله فحذفت الياء وبقى التنوين. لان التنوين علامة
التمكن قوله وتقول فى مفعول الاجوف. اعلم ان الصرفيين
اختلفوا فى المحذوف فى مفعول الاجوف واويا كان
او يائيا ذهب الاخفش ومن تبعه الى ان المحذوف
عين الفعل لان القياس اذا اجتمع الزائد مع الاصل
فالمحذوف هو الاصل كما فى غاز واذا التقتا ساكنان
والاول حرف مد يحذف الاول كما فى قل وغزوا ولان
واو المفعول علامة والعلامة لا تحذف كما سبق وانما
غيرت فى الثانى لانه لما وجب كسر ما قبلها لدفع
الالتباس والدلالة على الياء المحذوفة لزم الانقلاب
اعنى لما لزم فى الثانى ارتكاب احد المحذورين حذف
العلامة وتغييره ارتكبنا الادنى وهو التغيير
واختار المص هذا المذهب وذهب سيبويه الى

ان

ان المحذوف واو المفعول لانها زائدة والزائد
بالحذف اولى ولان التقاء الساكنين انما يلزم
عند الثاني فحذفه اولى ولان قلب الضمة الى
الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل
العلة دفع الالتباس فالجواب انه لو قيل بما
قال سيبويه لدفع الالتباس ايضا وقول
الاخفش واو المفعول علامة ممنوع بل هي
اشباع للضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم
الا مكرما ومعونا والعلامة انما هي الميم
يدل على هذا ذلك كونها علامة المفعول
في المزيد فيه من غير واو وقوله لان القياس
الخ ممنوع ايضا وانما ذلك اذا كان الثاني
حرفا صحيحا لان الاول حرف علة ويعرضها
الحذف كثيرا بخلاف الحرف الصحيح واما
فيما نحن فيه فكلاهما حرف علة وللاخفش
ان يقول حذف الزائد وما به يحصل التقاء
الساكنين انما يكون اولى اذا لم يكن علامة وجائيا
لمعنى وقول سيبويه ولان قلب الضمة الى الكسرة
خلاف قياسهم ولا علة له مردود لان حاصل

ما ذكره انه فيما قال الاخفش يلزم قلب الضمة
الى الكسرة وهو خلاف قياسهم فلا يرتكب
الا عند علة موجبة وضرورة مقتضية
كما قيل وغزوا وتغزين ونحوها ولا علة
ولا ضرورة ههنا ودفع الالتباس انما يكون
علة اذا لم يحصل الا بالقلب المذكور وقد
حصل بما قال سيبويه هذا وانما يصح ما ذكره
لو لم يقلب الضمة الى الكسرة على مذهب سيبويه
وقد قيل في اعلاله على مذهبه نقلت حركة
العين الى ما قبلها وحذفت واو المفعول
لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل الياء لئلا
ينقلب واوا فيلتبس بالواوي فلا فرق بين
سيبويه والاخفش في قلب الضمة الى الكسرة
لعلة الرفع على ان العلة فيما ذهب اليه الاخفش
ليست بمنحصرة في دفع الالتباس بل الدلالة على
الياء علة ايضا نعم يرد عليه اذ يقال انما
يكون تلك علة ان لو حذف الياء ولا ضرورة
في حذفها ويجاب ببيان الضرورة في حذفها
وفساد ما قاله سيبويه وقوله بل هي اشباع

للضمة

للضمة قلنا بعد التسليم لاينافي ذلك كونها علامة
للمفعول ولا فساد ايضاً في وجود العلامتين
اذا لم تكونا من جنس واحد كما في حبليات وغيرها
على ان الالتباس بالمكان لا يدفع بالكلية بالميم
فقط اذ الاعجام تترك كثيرا فيحتاج الى زيادة
حرف آخر وقد تيسر ههنا فزيد الواو فيكون
هذه الثلثة علامة واحدة اذ لا معنى لعلامة شيء
سوى ان يختص به ولا يوجد في غيره وهذا المعنى
حاصل في الواو وقوله والعلامة انما هي الميم ممنوع
اذ ضم العين عنها بالاتفاق وقوله يدل على ذلك
الى آخره ممنوع ايضا كيف ويلزم منه ان لا يكون
ضم العين علامة وليس كذلك ولان كون شيء
علامة لشيء في الثلاثي لا يستلزم كونه علامة
له في المزيدات كما ان الالف علامة للفاعل في
الثلاثي دون المزيدات وقوله وانما ذلك
اذا كان الثاني حرفا صحيحا مردود بنحو غزوا
ومصطفون ونحوهما ولو زيدا وضميرا بناء
على ان الضمير لا يحذف لم يتوجه هذا الرد و
يبطل الاستدلال بالقياس المذكورين لكن

دليل الاخفش غير منحصرة فيها وادلة سيبويه
كلها فاسدة على ما بيّناه ولهذا اختار المص مذهب
اليه الاخفش قوله وكسر ما قبل الياء هذا مطرد
في مفعول الناقص واما في غيره فقد لا يكسر نحو
طيّ وسيّ وليّ وغيرها في المصادر ونحو ريّان
من الصفات بهذا قوله فعاد الواو لحركة اللام
وهذه الحركة في حكم الاصلية من كل وجه لمجيء
الالف الضمير وكون محله جزء من الفعل حقيقة
بخلاف حركة رمتا لان محله عارضة ليست
في حكم الجزء قوله في المستقبل والامر والنهي
المجهولات اما المستقبل فبقلب الواو في جميع
تصاريفه ياء ثم يقلب مفاريده الفا لتحركها و
انفتاح ما قبلها وهو يدل على هذا كتابتها بالياء
واما الامر والنهي فيقلب في تثنيتهما الوجوب
حذفها في مفاريدهما وانما قدم القلب الاول
لرعاية تبعية الفرع مع امكان القلب الثاني بوده
فكان فيه رعاية السببين بخلاف ما لو قدم الثاني
فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يقلب الواو اولا
ياء في مفاريد الامر والنهي ثم يحذف فيكونان

كالمستقبل قلت يلزم تأخير عمل الجازم من
غير اثر اذ لا يكتب اللام في مفاريدهما حتى يكتب
بالياء بخلاف مفاريد المستقبل وبخلاف جموعهما
فانها وان لم تكن في قلب الواو فيهما ياء اولا
اثرا لعدم كتابتها لكن لا يلزم تأخير عامل
واجتماع الساكنين لا يلزم قبل القلب بل بعده
فيحكم بقلب الواو ياء اولا رعاية للفرعية قوله
وفعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر اعلم انهم
قالوا في سبب حذف الفاء انه يلزم الصعود
والهبوط بسبب وقوع الواو بين ياء وكسرة
واورد عليهم نحو يهب ويطاء ويسع ويدع
ويضع ويلع فاجابوا بانها في الاصل يفعل با
بالكسر فحذف الواو ثم فتح العين طلبا للخفة فيما
فيه حرف الحلق ثم اورد يذر فاجيب بانه
محمول على يدع لكونه بمعناه فكلام المص على
الظاهر او على ان مذهبه ليس بمذهب الجمهور
وهو الظاهر المتبادر من كلامه واری انه
الحق لانه لا دليل على ما ذكروا وحذف الواو لا
يدل عليه لجواز ان يكون حذفه من الباب الثالث

اللازم له حرف حلق ثقيل ولهذا حذف الواو
من كل ما كان من الباب الثالث بخلاف ما كان
من سائر الابواب وان كان فيه حرف حلق
واما حذفه من يطأ ويسع فلان الفعل من الباب
الرابع لا يكون الا لازما فلما جاء من بين اخواتهما
متعديين خولف بهما نظائرهما مع ان فيه حرف
حلق ثقيل ويلزمهم ان يحمل يسع ويطأ على الشذوذ
وان يعاد الواو بعد الفتح ولم يعد لانهم قالوا
اذا ازيلت كسرة ما بعدها اعيد الواو نحو
لم يوعد قوله لحكم الصحيح الا في مصدر ان
كان عينه واوا ولامه ياء نحو طوى طيا وروى
ريا وشوى شيا ونوى نية قوله فالادغام
لازم ان لم يكن مانع نحو الالحاق والالتباس
كقرد ودد وجد ودحوال قوله ولامه ساكنة سكونا
اصليا بان جاء من ضمير الفاعل قوله وان كانتا
ساكنتين في العبارة يعني ان كان سكونه
عارضا بان يجيء من ضمير الفاعل فالادغام جائز
بان سكنت الاولى للتخفيف فيكونان ساكنين
واذا كانتا ساكنتين حركة الثانية وادغمت الاولى

فيها

فيها قوله ويجوز تحريكها بالفتح والكسر اما الفتح
فلاتباع العين لكونه مضموما واما الكسر فلانه
الاصل في تحريك الساكن لان الجزم عوض عنه
في الفعل فعوض الكسر عنه عند الحاجة وكذا
في مد واما في فر وعض فلم يجز فيهما ضم
اللام لان عين مضارعهما ليست بمضمومة
حتى يتبع له قوله وتقول في الماضي اى في ماضي
المضاعف ومضارعه من افعل واكتفى بذكر
الماضي بناء على الظهور قوله ادخلت بدله تشديدا
اى شدة في التلفظ للحرف الثاني فيكون
المدغم والمدغم فيه كانهما حرف وبعض حرف
يرتفع اللسان منهما معا قوله يجوز تركها
على حالها ينبغي انه يستثنى ما كان ما قبلها
همزة فان القلب فيه واجب لحصول الثقل
من التكرار نحو آمن واومن وايمانا فايراد
ايذن في المثال ليس بوجه لان القلب فيه
واجب قوله لا يتغير الهمزة كالصحيح ينبغي
ان يستثنى الصورتين الهمزة المفتوحة المضموم
ما قبلها نحو مؤجل او المكسور نحو مائة لان

في الاول يجوز قلبها واوا والثاني ياء واعلم
ان الهمزة وما قبلها اذا كانتا متحركتين غير
الصورتين المذكورتين يجعل بين بين المشهور
فيكون مراد المص من التغيير التغيير في الكلام
الكامل في نفس الهمزة كالحذف والابدال او
في وصفه كالاسكان فلا يكون جعله بين بين
تغييراً بهذا المعنى لبقاء الهمزة مع حركتها
هذا اذا لم يكن ما قبل الهمزة متحركة والا فقد
قالوا وجب قلب الثانية ياء ان انكسر ما قبلها
او انكسرت واوا في غيره وهذا ايضا اذا لم يكونا
في كلمتين والا فيجوز تحقيقهما وتخفيفهما
وتخفيف احدهما وكيفية تخفيفهما وجهان
ان تخففوا الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف
لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس
التخفيف لو اجتمعتا وان تخففا معا على حسب
ما يقتضيه تخفيف كل واحد منهما لو انفردت
وكيفية تخفيف احدهما انه لم يخل اما ان يكون
متفقتين في الحركة فان كانت الاولى آخر كلمة
جاز ان يحذف احديهما ويسهل الاخرى وجاز

ان يقلب

ان يقلب الثانية بحرف من جنس حركة ما قبلها
كالساكنة وان لم تكونا يكن آخر كلمة جاز ان
تخفف ايتهما شئت على حسب ما يقتضيه
قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت
او مختلفتين تخففت ايتهما يراد على حسب
ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت
وهذا كله اذا لم يكن الهمزة مبتدا بها والا
لا تغير اصلا قوله يجوز تركها • ينبغي ان
يستثنى باب يرى فان النقل والحذف فيه واجب
قوله ويجوز نقل حركتها الى ما قبلها • هذا
اذا لم يكن ما قبلها الفا والا يجعل بين بين المشهور
ولم يكن واوا او ياء زائدتين لغير الالحاق والا
قلبت الى جنس حركة ما قبلها فادغمت جوازا
نحو خطية ومقروة وافيس ولم يكن همزة
والا ثبت بغير تخفيف نحو سئال قوله وقد
يكون في بعض المواضع لا تتغير المعتلات
اسم يكون ضمير الشان محذوف والمراد بالمواضع
الكلمات فتقديره وقد كان الشان في بعض الكلمات

لا تتغير المعتلات فيه اى لا يقع التغيير فى
بعض الكلمات المعتلة ولو لم يكن فى لفظة
لاستقام الكلام بلا كلفة قوله وبعضها لا
يتغير لصحة البناء الواو للحال اى يتغير المعتلات
فى بعض المواضع حال كون بعضها لا يتغير لصحة
البناء وبعضها العلة اخرى اى حال كون عدم
تغيير بعضها لصحة البناء وبعضها لعلة
اخرى كدلالة حركة معناه نحو حيوان وجولان
وطيلان ونزوان وسيلان وميلان وفيضان
ولزوم الالتباس على تقدير الاعلال كما فى باب
جواد او اعلال لين متواليين فى كلمة واحدة كما
فى باب استوى والحمل على نظيره ونقيضه
وكون حركة ما قبلها فى حكم السكون وغير ذلك
مما بين فى المطولات هذا آخر ما كتبه الفقير
محمد بن بير على البالكسرى غفر الله لهما ولجميع
المؤمنين فى شرح كتاب المقصود للامام
الاعظم والهمام الافخم سراجة الامة
ومقتدى الائمة ابى حنيفة الكوفى عامله الله
بلطفه الجلى والخفى واكثر ما ذكرنا فيه من

التو

التوجيهات والتعليلات والتحقيقات
والاعتراضات واجوبة اسئولة القوم
مامنشاه خاطري ومطلقه باطني من
غير انتحال كانتحال غيري فليس الخبر كالمعاينة
قد وقع فراغي من تسويده وسني ثلثة وعشرون
سنة اثني وخمسين وتسعمائة
في الهجرة النبوية المصطفية
صلى الله تعالى عليه واله
وسلم تسليما كثيرا
والحمد لله اولا وآخرا
وظاهرا وباطنا
واستغفر الله لي
ولوالدي
ولجميع المؤمنين
تمت

بسم الله اصلنده سمو ایدی واو ذره حرکات اعرابیه نک تعاقبینی
ثقل کوروب واو علی غیر قیاس حذف ایتدک حرکه سنی ماقبلنده
حرف صحیح ساکن اولدیغیچون ویردک سم اولدی تخفیف وعدالتدن ایچون
اولنک حرکه سنی حذف ایتدک ابتدا متعذر اولدی ابتدا ممکن اولسون ایچون
اولنه بر همزه وصل مکسوره جلب کتوردوک اسم اولدی بقاء اللام دلالت
اتسون ایچون اولنه بر باء جاره کتوردوک باسم اولدی اکلده کربه
قیامده قعودده کلام عربیده بسمله نک استعمالی کثیر اولدوغی اجلدن
لفظا وخطا همزه حذف ایتدک بانک کشیده سنی مد ایتدک لفظة الله
معا عوض اولدی ابطاقت ایله تنوین دوشدی بسم الله اولدی
عند البصریون ~ وعند الکوفیون بسم الله اصلنده وسم ایدی
واو علی غیر قیاس حذف ایتدک ابتدا متعذر اولدی ابتدا ممکن اولسون
ایچون اولنه بر همزه وصل مکسوره جه کتوردوک اسم اولدی الی آخره
وهکذا
تمام

در آستانهٔ سعدیه قلمه ...

قونیه کاتبی بکلکه سعادتلو عزتلو افندم متعارف

قرنداشمز مصطفی آغا حضرتلرینه

مکاتیب مخصوصه‌یه و

١٢٦٤